الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.7/2023/7(Part III)
21 July 2023
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة المرأة
الدورة الحادية عشرة
بيروت، 10-11 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 8 (ج) من جدول الأعمال المؤقت

التصدّي للتحرُّش الجنسي في المجال العام

موجز

ينطوي التحرُّش الجنسي على كلفة اقتصادية كبيرة للمؤسسات والأفراد. وهو ليس انتهاكاً لحقوق الإنسان فحسب، بل يمكن أن يؤثّر على المشاركة الاجتماعية والسياسية للنساء والفتيات، بما في ذلك وصولهن إلى عالم العمل والفرص الاقتصادية. ولذلك، لا بدّ من أن تتصدّى الدول الأعضاء للتحرُّش الجنسي من أجل زيادة مشاركة النساء والفتيات في جميع نواحي الحياة العامة وضمان تمكينهن.

وبالاستناد إلى بحوث اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بشأن تعزيز تنقُّل المرأة ووصولها إلى الأماكن العامة في المنطقة العربية، تركِّز هذه الوثيقة على تحسين وصول المرأة إلى العمل وتمكينها اقتصادياً من خلال مكافحة التحرُّش الجنسي. وتقدِّم أمثلةً على الممارسات الجيدة والتدابير اللازمة لتحقيق تغيير إيجابي، وتَعرض توصياتٍ لاعتماد نَهجٍ يحمي من جميع أشكال التحرُّش الجنسي في الحياة العامة، ويعزّز وصول المرأة إلى عالم العمل. لجنة المرأة مدعوَّة إلى استعراض التوصيات التي تتضمّنها هذه الوثيقة والتعليق عليها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	8-1	3
الفصل		
أولاً- التحرُّش الجنسي في المنطقة العربية: أنواعه وأشكاله وانتشاره	17-9	4
ثانياً- تأثير التحرُّش الجنسي على مشاركة المرأة في عالم العمل	23-18	7
ثالثاً- التصدّي للتحرُّش الجنسي من أجل تشجيع المشاركة الاقتصادية للمرأة	29-24	8
رابعاً- التصدّي للتحرُّش الجنسي في المنطقة العربية	36-30	9
ألف- الصكوك التشريعية	31-30	9
باء- الممارسات الجيدة	36-32	10
خامساً- الخلاصة والتوصيات المتعلقة بالسياسات	39-37	13

مقدمة

1- يفيد الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة بأنّ القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك التحرُّش الجنسي، ومنع تلك الأشكال والتصدّي لها هو أمرٌ أساسي للنهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة[1].

2- وتُعَدُّ التكاليف الاقتصادية للتحرُّش الجنسي في المجال العام مرتفعةً للغاية، بالنسبة للأفراد والاقتصاد، مما يؤثر في نهاية المطاف على تنقُّل المرأة ووصولها إلى التعليم والصحة والعمل، ويعوق بالتالي التمكين الاقتصادي للمرأة[2].

3- وقد حدَّدت الأبحاث التكاليف الاقتصادية المرتبطة بالعنف والتحرُّش ضد المرأة، وتأثيرهما على عالم العمل. وعلى الصعيد العالمي، قُدِّرَت كلفة العنف ضد المرأة (في المجال العام والخاص والاجتماعي) بنحو 1.5 تريليون دولار[3]. وقَدَّمت دراسات وطنية تقديراتٍ بشأن أثر التحرُّش الجنسي في قطاعات اقتصادية محدَّدة. فالتحرُّش الجنسي في قطاع الملابس الكمبودي، على سبيل المثال، يكلِّف اقتصاد البلاد 89 مليون دولار سنوياً[4].

4- وتمثِّل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 لعام 2019 بشأن القضاء على العنف والتحرُّش في عالم العمل إطاراً معيارياً مهماً يهدف إلى منع التحرُّش الجنسي والعنف خارج مكان العمل المحدَّد والحماية منهما والتصدّي لهما، استناداً إلى التعريف التالي لمصطلح "عالم العمل" الوارد في الاتفاقية:

(أ) في مكان العمل، بما في ذلك الأماكن العامة والخاصة حيثما تشكِّل مكان عمل؛

(ب) في الأماكن التي يتلقّى فيها العامل أجراً أو يأخذ استراحة أو يتناول وجبة طعام أو يستخدِم المرافق الصحية ومرافق الاغتسال وتغيير الملابس؛

(ج) خلال الرحلات أو السفر أو التدريب أو الأحداث أو الأنشطة الاجتماعية ذات الصلة بالعمل؛

(د) خلال الاتصالات المرتبطة بالعمل، بما فيها تلك التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(هـ) في أماكن الإقامة التي يوفِّرها صاحب العمل؛

(و) عند التوجُّه إلى العمل والعودة منه.

5- وتعرِّف الاتفاقية العنف والتحرُّش بأنهما "مجموعة من السلوكيات والممارسات غير المقبولة، أو التهديدات المرتبطة بها، سواء حدثت مرة واحدة أو تكرَّرت، تهدف أو تؤدي أو يُحتمَل أن تؤدي إلى إلحاق ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي، وتشمل العنف والتحرُّش على أساس نوع الجنس". واستناداً

---

(1) United Nations, Leave no one behind: a call to action for gender equality and women's economic empowerment, 2016.

(2) UN-Women and ILO, Handbook: addressing violence and harassment against women in the world of work, 2019.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

إلى الاتفاقية، يشير مصطلح "العنف والتحرُّش على أساس نوع الجنس" إلى "العنف والتحرُّش الموجَّهين ضد الأشخاص بسبب جنسهم أو نوع جنسهم، أو اللذين يمسّان على نحو غير متناسب أشخاصاً ينتمون إلى جنس معيّن أو نوع جنس معيّن، ويشمل التحرُّش الجنسي"[5].

6- ومع أنّ العنف والتحرُّش في عالم العمل قد يؤثّران على جميع العمال، ينطويان على بُعدٍ خاص قائم على الجنس يؤثّر على النساء بشكل غير متناسب. وللتحرُّش الجنسي أثرٌ سلبي على مشاركة المرأة في عالم العمل، بما في ذلك نوعية العمل، مما يستدعي مواجهته على جميع المستويات لضمان المشاركة الاقتصادية للمرأة[6]. وفي عالم العمل، بما في ذلك بيئة العمل الرقمية، يمكن أن يتّخذ التحرُّش الجنسي شكلَ بيئة عمل عدائية ناجمة عن تلميحات أو إيحاءات جنسية غير مرحَّب بها ومتكرّرة، أو عن فعلٍ صادمٍ واحدٍ ذي طبيعة جنسية؛ أو يمكن أن يحدث التحرُّش بالمقايضة حيث تكون فرصةٌ في العمل مشروطةً بممارسة نوع من الأداء الجنسي لصالح المتحرِّش أو طرف ثالث.

7- ولكي تتحقَّق المساواة بين الجنسين، لا بدّ من أن يكون المجال العام وعالم العمل خاليين من العنف والتحرُّش[7]. وتُعَدُّ عملية التصدّي للأعراف الاجتماعية وتحويلها جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تعزيز نَهجٍ شاملٍ لتمكين المرأة اقتصادياً وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، ولا سيّما الهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين[8].

8- تحدِّد هذه الوثيقة حالات التحرُّش الجنسي في المنطقة العربية، بما في ذلك أنواعه وأشكاله وانتشاره، وتحلِّل القوانين والسياسات المعنيّة بالتحرُّش الجنسي في المنطقة. وتَستعرض الوثيقة الأثر الذي يمكن أن تُحدِثه القوانين والسياسات المعنيّة بالتحرُّش الجنسي على التمكين الاقتصادي للمرأة، وتعلِّل الحاجة إلى مزيد من الإجراءات الملموسة لتوفير بيئة تمكينية تُقدِّر مساهمات النساء والفتيات في المجال العام، ولا سيّما في عالم العمل. وتُختَتَم الوثيقة بمجموعة من التوصيات.

أولاً- التحرُّش الجنسي في المنطقة العربية: أنواعه وأشكاله وانتشاره

9- منذ الحركات السياسية التي بدأت تشهدها المنطقة في أواخر عام 2010، تزايد الاعتراف بظاهرة التحرُّش الجنسي في المجال العام، مع أنّ توثيقها لا يزال محدوداً. وتشمل المواقع التي يَحدُث فيها التحرُّش وسائل النقل العام والشارع وعالم العمل والمؤسسات التعليمية والإنترنت. ويؤثّر هذا الافتقار إلى الأمان على قدرة العديد من النساء على المشاركة في جميع نواحي الحياة العامة، ولا سيّما في عالم العمل.

10- والبيانات الإقليمية الشاملة عن التحرُّش الجنسي في المنطقة العربية محدودة. ومع ذلك، تفيد مسوحٌ إقليمية صغيرة النطاق بأنّ المرأة في المنطقة تشعر بالقلق إزاء أمْنها وسلامتها عندما تسير في الشارع أو عندما

---

(5) ILO, Sexual harassment in the world of work (n.d.).

(6) ILO, A quantum leap for gender equality: for a better future of work for all, 2019.

(7) المرجع نفسه.

(8) United Nations, Leave no one behind: a call to action for gender equality and women's economic empowerment, 2016.

تستخدِم وسائل النقل العام، وذلك بسبب مختلف أشكال التحرُّش الجنسي التي تواجهها يومياً[9]. وفي بعض الحالات، تترقَّب النساء والفتيات حدوث التحرُّش ويعتبره المجتمع أمراً طبيعياً[10]. وتُبيّن الدراسات أيضاً أنّ الشباب في المنطقة يفتقرون إلى المعرفة والوعي بشأن الأفعال التي تُعرَّف بأنها تحرُّشٌ جنسي، أو يتبنّون مواقفَ تُلقي اللوم على الضحية[11].

11- ووفقاً للدورة الخامسة للباروميتر العربي (2019)، لا يزال التحرُّش الجنسي سائداً في 12 دولة عربية خضعت للمراجعة، حيث تم الإبلاغ عن التحرُّش الجنسي اللفظي في الأماكن العامة بوتيرة أعلى من التحرُّش الجنسي الجسدي (29 في المائة مقابل 18 في المائة على التوالي)[12]. وتكشف بيانات الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) لأربعة بلدان عربية أنّ 31-64 في المائة من الرجال اعترفوا بانخراطهم في التحرُّش الجنسي، في حين قالت 40-60 في المائة من النساء إنهن تعرَّضن له في مرحلة ما من حياتهن.

12- وعلى المستوى الوطني، وجَدَت دراسة أُجرِيَت في عام 2017 في الأردن أنّ 75.9 في المائة من الأشخاص في عيّنة البحث (المؤلّفة من 86 في المائة من النساء و14 في المائة من الرجال) قد تعرَّضوا لواحد أو أكثر من أعمال التحرُّش (غير اللفظية أو اللفظية أو الجسدية أو السيبرانية أو النفسية). وتراوحت أعمار معظم الضحايا بين 18 و25 عاماً، وتعرَّضوا للتحرُّش في الأماكن العامة (38.2 في المائة) وفي المؤسسات التعليمية وأماكن العمل (43.8 في المائة)، وتعرَّض الأشخاص في جميع الفئات العمرية للتحرُّش السيبراني (43.1 في المائة)[13].

13- ووَجَدَت دراسة أُجرِيَت في عام 2022 في لبنان أنّ 37 حالة تحرُّش جنسي فقط قد أُبلِغَت إلى قوى الأمن الداخلي في ذلك العام، مما يبيّن أنّ العديد من الناجيات يخترن عدم الإبلاغ[14]. ووَجَدَت دراسة أخرى، أُجرِيَت في طرابلس، لبنان، أنّ ثلثي المستجيبات (68 في المائة) قد تعرَّضن أو شهِدن شكلاً من أشكال التحرُّش الجنسي أثناء استخدام سيارات الأجرة، وأفادت 46 في المائة من النساء اللواتي شملهن الاستطلاع بأنّ الخوف من التعرُّض للتحرُّش قد منعهن من الذهاب إلى مكان ما[15].

---

(9) Aline Delatte and Rakesh Belwal, Understanding the needs of MENA public transport customers: culture of service and gender responsive recommendations, 2018.

(10) Habiba Chafai, Everyday gendered violence: women's experiences of and discourses on street sexual harassment in Morocco, 2020.

(11) Mamdouh Kalam Zaki and others, Knowledge, awareness, and attitude about sexual harassment among Saudi preparatory and secondary school students in Western Region, Kingdom of Saudi Arabia, 2019; Irena Bergenfeld and others, "There is always an excuse to blame the girl": perspectives on sexual harassment at a Jordanian university, 2022.

(12) Donia Bouhlila, Sexual harassment and domestic violence in the Middle East and North Africa, 2019.

(13) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، دراسة حول ظاهرة التحرّش في الأردن: ملخص تنفيذي، 2017.

(14) أبعاد، دراسة حول العنف الجنسي ضد النساء في لبنان والتبليغ عنه، 2022.

(15) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تجارب لنساء تعرّضن للتحرّش في سيارات الأجرة، دراسة حالة: مدينة طرابلس، لبنان، 2021.

14- وفي دولة فلسطين، وثَّق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 179 حالةً من التحرُّش الجنسي أُبلِغَت بها الشرطة في عام 2020[16]. وقد يكون هذا العدد أعلى إذ يختار العديد من الضحايا عدم الإبلاغ عن تلك الحالات.

15- وتُبيّن الأبحاث في الكويت كيفية تأثير الهويات المتقاطعة على إمكانية الوصول إلى وسائل النقل واستخدامها بسبب التحرُّش. فالنساء غير الكويتيات يتعرَّضن عموماً للتحرُّش اللفظي والجسدي عند استخدام وسائل النقل العام إذ غالباً ما لا يستطعن تحمُّل تكاليف النقل الخاص أو الوصول إليه. وتَعتبر النساء الكويتيات وغير الكويتيات على حدّ سواء أنّ الأماكن العامة ونظام النقل يهيمن عليها الذكور[17].

16- ومنذ جائحة كوفيد-19، بات التحرُّش القائم على الجنس عبر الإنترنت أكثر وضوحاً. وفي حين أنّه من الصعب تحديد حجم التحرُّش عبر الإنترنت في المنطقة العربية، تمّ توثيق زيادة في العنف الذي يُمارَس بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضدّ النساء والفتيات في عام 2020. ووفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، كان التحرُّش عبر الإنترنت أكثر أنواع العنف المُبلَّغ عنها ضدّ النساء والفتيات في المنطقة العربية أثناء الجائحة[18]. فخلال عمليات الإغلاق، بات الأفراد يعتمدون بشكل كبير على المساحات الافتراضية لتحقيق التواصل الاجتماعي والحصول على الخدمات، وقد استفاد الجُناة من هذا التواجد الكثيف على شبكة الإنترنت[19]. وتعرَّضت النساء والفتيات لأشكال مختلفة من العنف الذي يُمارَس بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر الإنترنت، بما في ذلك الافتراءات القائمة على الجنس، والتحرُّش الجنسي، والمطاردة السيبرانية، والتنمُّر، واستقاء المعلومات الشخصية، والتهديدات، واقتحام الاجتماعات المنعقِدة عبر منصَّة زوم أو ما يُسمّى "Zoombombing"، والابتزاز، والاتجار الإلكتروني بالبشر.

17- وتشير الأبحاث الحديثة إلى أنّ 49 في المائة من النساء اللواتي يستخدِمن الإنترنت في المنطقة العربية قد أَبلغن عن شعورهن بعدم الأمان بسبب التحرُّش عبر الإنترنت، حيث أفادت 16 في المائة من النساء بأنهن تعرَّضن للعنف عبر الإنترنت مرة واحدة على الأقل في حياتهن. ونتيجةً لذلك، من المرجَّح أن تمارس النساء والفتيات أكثر من غيرهن الرقابة الذاتية على الإنترنت. وقامت النساء اللواتي تعرَّضن للتحرُّش (27 في المائة) بتعطيل حساباتهن أو حذفها، أو تغيَّبن عن المدرسة أو العمل بسبب التحرُّش عبر الإنترنت[20]. وفي دولة فلسطين، وَجَدَت الأبحاث أن التحرُّش السيبراني بات مشكلةً خطيرة، حيث أفادت 16 في المائة من النساء المستجيبات بأنهن تعرَّضن شخصياً لشكلٍ من أشكال التحرُّش عبر الإنترنت[21].

---

(16) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الجرائم الأخلاقية المُبلَّغ عنها في فلسطين حسب نوع الفعل الإجرامي والمحافظة، 2020.

(17) محمد عديل وريم الفهد، نحو نظام نقل عادل ومنصف في الكويت: فهم السياق الاجتماعي والثقافي لاستخدام وسائل النقل، 2021.

(18) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقييم سريع: حول تأثير جائحة كوفيد-19 على الأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي، والعنف ضد المرأة - موجز من 9 دول عربية، 2021.

(19) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تأثير جائحة كوفيد-19 على العنف ضد النساء والفتيات في الدول العربية - من منظور منظمات المجتمع المدني النسائية، 2020.

(20) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي: رؤى من دراسة متعددة الأقطار في الدول العربية، 2021.

(21) نجمة علي، شبكة منتهكة: العنف الجندري ضد الفلسطينيات في الفضاء الرقمي، 2022.

ثانياً- تأثير التحرُّش الجنسي على مشاركة المرأة في عالم العمل

18- يؤثِّر التحرُّش الجنسي سلباً على إمكانية وصول المرأة إلى عالم العمل ومشاركتها فيه، بما في ذلك نوعية العمل الذي يمكنها الوصول إليه. وبالتالي، لا بدّ من تلبية حاجات المرأة على جميع المستويات لضمان مشاركتها الاقتصادية[22]. وقد أفاد البنك الدولي بأنّ التحرُّش الجنسي يمكن أن يُضرّ بالاقتصاد لأنّه يولِّد جواً ساماً في العمل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، وارتفاع معدلات تبدُّل الموظفين، والتغيُّب عن العمل. وبالنسبة للضحايا، يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تدنّي احترام الذات، وتثبيط العزيمة، والشعور بالقلق وحتى الاكتئاب[23].

19- وفي المناطق الحضرية والريفية، تخشى النساء والفتيات التحرُّش الجنسي ويتعرَّضن له في المجال العام، مثل وسائل النقل العام، وفي الشوارع والحدائق والمناطق الترفيهية، وفي أماكن العمل والتعليم[24]. وعلى الرغم من الأدلّة المتزايدة على طبيعة المشكلة وحجمها، لا تزال هناك بياناتٌ محلية ووطنية محدودة يمكن الاعتماد عليها، وعددٌ قليل من السياسات والممارسات التي تتيح استجابةً شاملة[25].

20- وقد أُجرِيَت دراسات قليلة في المنطقة العربية تسلِّط الضوء على العلاقة بين التحرُّش الجنسي في المجال العام ومشاركة المرأة في عالم العمل. ووَجَدَت دراسةٌ أجراها المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير أنّ 69 في المائة من النساء في مصر يتردَّدن في استخدام القطار للانتقال إلى العمل بسبب المخاوف الأمنية[26].

21- ووَجَدَت دراسةٌ أخرى بحثت في الكلفة الاقتصادية للعنف القائم على الجنس في مصر أنّ النساء والفتيات أوقفن تعليمهن أو تركن سوق العمل بسبب التحرُّش الجنسي أو التهديد بالتحرُّش. وفي بعض الحالات، مَنَعَ الذكور في العائلة النساء من العمل خارج المنزل بسبب مخاوف من التحرُّش سواء في العمل أو في وسائل النقل العام أو في الشارع. وفي عام 2015، استناداً إلى تقديرات هذه الدراسة، غادرت حوالي 16,600 امرأة تتراوح أعمارهن بين 18 و24 عاماً المؤسسات التعليمية نتيجةً للتحرُّش، مما أثَّر في النهاية على آفاقهن الاقتصادية في المستقبل[27].

22- ووفقاً لمسحٍ أُجري في الأردن، أفادت 234 امرأة من أصل 497 امرأة (أي ما نسبته 47.1 في المائة من مجموع المستجيبات) بأنّهن رفضن وظيفةً بسبب التحرُّش في وسائل النقل العام[28]. ووَجَدَت دراسةٌ أخرى في الأردن أنّ التحرُّش كان عائقاً رئيسياً أمام مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في البلاد، خاصة عندما تتطلَّب هذه الوظائف العمل أو السفر من مكان العمل وإليه بعد حلول الظلام. وبحسب هذه الدراسة، أكّدت 83

---

(22) ILO, A quantum leap for gender equality: for a better future of work for all, 2019.

(23) ريا جبور وأنجيلا الزير، التحرّش الجنسي في أماكن العمل في لبنان – إلى أين نتّجه؟، 2022.

(24) لمزيد من التفاصيل عن النقل الآمن، يمكن الاطّلاع على الوثيقة E/ESCWA/C.7/2023/7(Part II) المُقدَّمة إلى الدورة الحالية للجنة المرأة.

(25) UN-Women, Towards an end to sexual harassment: the urgency and nature of change in the era of #MeToo, 2018.

(26) EBRD, Safe transport for all: issues and operational lessons from the Egyptian National Railways, 2016.

(27) Nata Duvvury and others, The Egypt Economic Cost of Gender-based Violence Survey, 2015.

(28) Sahar Aloul and others, Gender in public transportation: a perspective of women users of public transportation, 2018.

في المائة من النساء المستجيبات على أنّ التحرُّش في مكان العمل يعوق مشاركة المرأة في سوق العمل[29]. وكَشَفَت أبحاثٌ في الأردن أنّ سوء خيارات النقل العام واحتمال التعرُّض للتحرُّش قد دفعا بالنساء إلى التخلّي عن دراستهن أو عملهن[30].

23- ويمكن أيضاً استخدام التكنولوجيا لاستهداف النساء، لا سيّما من يشغلن مهناً أو مناصبَ تتَّسم بمكانة عامة مرموقة، مثل النساء السياسيات والصحافيات والمدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات في سبيل حقوق المرأة[31]. ووفقاً لتقرير صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أفادت 49 في المائة من النساء اللواتي يستخدمن الإنترنت في المنطقة العربية بأنهن يشعرن بعدم الأمان بسبب التحرُّش عبر الإنترنت[32]. وأَقْدَمَت واحدة من كل خمس نساء تعرَّضن للعنف عبر الإنترنت على حذف أو تعطيل حسابها على وسائل التواصل الاجتماعي، وبدأت واحدة من كل أربع نساء في ممارسة الرقابة الذاتية[33]. وقد أتاحت الجائحة مزيداً من الإمكانيات للعمل عن بُعد ومن فرص العمل عبر الإنترنت. ومع أنّ هذه التسهيلات تمنح المرأة مرونةً في العمل، تزيد من تعرُّضها للتحرُّش من خلال التواصل عبر الإنترنت في عالم العمل. ولا تزال الأبحاث ناقصةً في هذا المجال ولا بدّ من إجراء المزيد من التقييم لضمان بيئة عمل آمنة للمرأة في سياقات جديدة.

ثالثاً- التصدّي للتحرُّش الجنسي من أجل تشجيع المشاركة الاقتصادية للمرأة

24- يتطلَّب التصدّي الفعّال للتحرُّش الجنسي نَهجاً شاملاً ينطوي على إصلاح القوانين على نحو يراعي الفوارق بين الجنسين، ووضع سياسات في مكان العمل تراعي الفوارق بين الجنسين، واتّخاذ تدابير المساءلة، ونشر الوعي على نطاق أوسع. وينبغي اعتماد سياسات عملية، تُصاغ وتُسَنّ من منظور متعدِّد الجوانب، وتنفيذها لضمان وصول المرأة إلى الأماكن العامة وتنقُّلها فيها من دون أن تتعرَّض للتحرُّش والعنف، مما يسهِّل وصولها إلى عالم العمل. وفي حين يحدث التحرُّش الجنسي في الأماكن العامة، بما في ذلك وسائل النقل وعبر الإنترنت، تفتقر المنطقة العربية إلى الأُطُر والتدابير القانونية الصارمة من أجل التصدّي على نحو شامل لهذه الأضرار. ويمكن تصحيح هذا الوضع من خلال سنّ تشريعات قائمة على الحقوق، وتحسين سياسات مكان العمل بشأن التحرُّش الجنسي، ووضع برامج التدريب، وزيادة الوعي بالأعراف الاجتماعية السلبية والتمييز، وتوفير الخدمات لدعم الناجيات.

25- ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، يتطلَّب اتّخاذ إجراءات فعّالة ضد التحرُّش الجنسي في مكان العمل مجموعةً من العناصر تشمل الأُطُر القانونية، والإنفاذ على نحو أكثر صرامةً، ومؤسسات مموَّلة تمويلاً كافياً، والمزيد من الوعي بهذه القضايا[34]. ومع ذلك، حتى مع وجود القوانين، فإنّ العديد من النساء والفتيات لا يبلِّغن عن

---

(29) فيكري، تصورات وخبرات مُعاشة في المجتمعات الأردنية: النساء وعالم العمل، 2021.

(30) Sahar Aloul and others, Gender in public transportation: a perspective of women users of public transportation, 2018.

(31) UN-Women and ILO, Handbook: addressing violence and harassment against women in the world of work, 2019.

(32) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي: رؤى من دراسة متعددة الأقطار في الدول العربية - ملخص، 2021.

(33) المرجع نفسه.

(34) ILO, Sexual harassment at work, 2017.

تعرُّضهن للعنف الجنسي خوفاً من الانتقام، وبسبب انعدام الثقة في السلطات، ونقص التشريعات بشأن التحرُّش الجنسي في الأماكن العامة، وبسبب وصمة العار أو الخوف من الخضوع لمزيد من القيود على حركتهن[35]. وينطوي النَّهج الشامل والكلّي للتصدي للتحرُّش الجنسي في عالم العمل على العناصر الأربعة التالية: تنفيذ تشريعات وسياسات تراعي الفوارق بين الجنسين؛ وتوفير بيئة شاملة تؤخَذ فيها سلامة النساء والفتيات وحاجاتهن على مَحْمَلِ الجدّ (في الأماكن العامة، بما في ذلك في وسائل النقل العام وفي الشوارع والحدائق والأماكن الترفيهية)؛ وتقديم خدمات تركِّز على الناجيات؛ وتعزيز التوعية، بما في ذلك من خلال التعليم والتصدّي للأعراف الاجتماعية التمييزية.

26- وعلى مستوى التشريعات والسياسات، يتطلَّب ذلك إما وضع قوانين قائمة بذاتها بشأن التحرُّش الجنسي أو تعميم حظر/تجريم التحرُّش الجنسي في القوانين القائمة، مثل قوانين العمل. وإلى جانب سنّ القوانين والسياسات، ينبغي ضمان أن تصون أماكن العمل وقطاعا الشرطة والعدالة التشريعات وتحرص على تنفيذها. وتُوفَّر البيئة الشاملة للجميع عندما يتم استشارة النساء والفتيات والسكان المهمَّشين الآخرين، باستمرار في تصميم الأماكن العامة والبنى الأساسية وإنشائها، وذلك على جميع المستويات، بما في ذلك الخدمات العامة مثل النقل العام. وبذلك، يمكن التصدّي للتحرُّش الجنسي والقضاء عليه بسهولة أكبر، وتلبية الحاجات المتقاطعة للنساء والفتيات على نحو أفضل.

27- ومن الضروري ضمان توفير خدمات أساسية تركِّز على الناجيات، ويمكن الوصول إليها، وتكون كافية ومتاحة بأسعار معقولة لمن تعرَّض للتحرُّش الجنسي (مثل المشورة والخدمات الصحية والمعونة القضائية)، فهذا من شأنه أن ينقل رسالةً واضحة مفادها أنّ الدعم متوفرٌ للناجيات من التحرُّش الجنسي، وأنّه لا ينبغي التسامح مع هذه الأشكال من العنف.

28- وينبغي أن تهدف التوعية إلى إيجاد ثقافة عدم التسامح مع التحرُّش الجنسي بجميع أشكاله. وينبغي أن تبدأ التوعية في المدرسة بتثقيف الشباب بشأن قضايا المساواة بين الجنسين، واحترام السلامة الجسدية، وتدخُّل المتفرِّجين. وينبغي أن يستمرّ هذا التعليم طوال حياة الأفراد، وأن يصبح سياسةً معيارية في جميع ثقافات التعليم والعمل في كل من القطاعين الخاص والعام.

رابعاً- التصدّي للتحرُّش الجنسي في المنطقة العربية

ألف- الأدوات التشريعية

29- سنَّت عدة بلدان عربية قوانينَ للتحرُّش الجنسي، في حين جرَّمت بلدانٌ أخرى التحرُّش وعاقبت عليه من خلال عدة قوانين منها قوانين العقوبات وقوانين العمل وقانون العنف القائم على الجنس. واعتباراً من أوائل عام 2023، تتصدّى تشريعات عشرة بلدان عربية (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والسودان، والعراق، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية) بوضوح للتحرُّش الجنسي الذي تعطيه تعريفاً واسعاً. وتتصدّى قوانين العمل في تسعة بلدان عربية (الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والعراق، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية) بوضوح للتحرُّش الجنسي

(35) UN-Women, COVID-19 and ensuring safe cities and safe public spaces for women and girls, 2020.

في عالم العمل. وتوفِّر البحرين والمملكة العربية السعودية أيضاً سُبُل انتصاف مدنية لحالات التحرُّش الجنسي في مكان العمل.

30- وقد سنَّت البلدان العربية أيضاً قوانينَ لمكافحة الجرائم الإلكترونية، بما في ذلك العنف ضدّ النساء والفتيات عبر الإنترنت. فعلى سبيل المثال، عدَّلت تونس ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية قوانينها الجنائية وتشريعاتها المتعلقة بالتحرُّش الجنسي والعنف الأسري لتجريم مثل هذه الانتهاكات. ومع ذلك، لا تكفي التشريعات عند التصدّي للتحرُّش الجنسي في المجال العام. فلا بدّ من نَهجٍ أكثر شمولاً لدراسة إمكانية الوصول إلى وسائل النقل، والحصول على الخدمات، وزيادة الوعي باعتبارها عناصرَ تكمِّل الإصلاح القانوني.

التشريعات التي تتناول التحرُّش الجنسي في المنطقة العربية

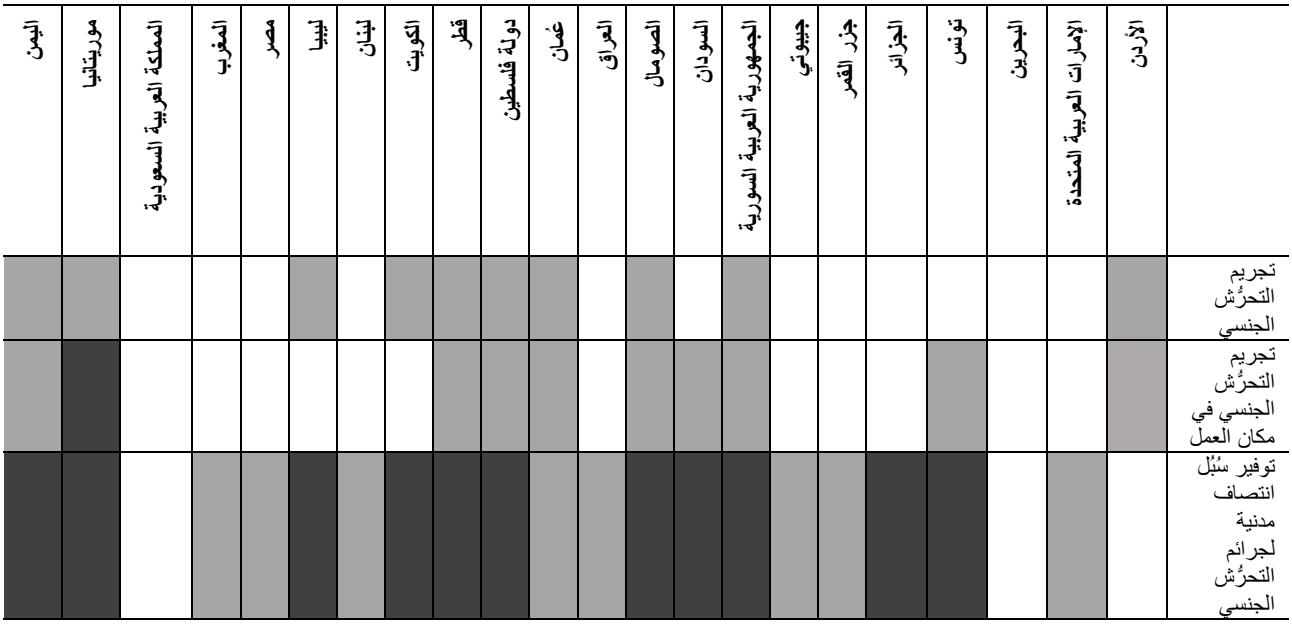

المصدر: تجميع الإسكوا.

ملاحظة: استعرَضت الإسكوا تشريعات الجزائر وجزر القمر وجيبوتي وليبيا وموريتانيا على نحو مستقل وليس كجزءٍ من عملية المصادقة الوطنية في إطار مبادرة العدالة بين الجنسين والقانون. ولمزيد من المعلومات عن التشريعات المعنيّة بالتحرُّش الجنسي في المنطقة العربية وغيرها من التشريعات والسياسات التي تراعي الفوارق بين الجنسين، يمكن زيارة الموقع: http://genderjustice.unescwa.org/.

باء- الممارسات الجيدة

31- تُعَدُّ الدار البيضاء في المغرب مثالاً على مدينة عربية عملت على أن تكون شاملة وعلى تطوير وسائل النقل العام بما يراعي الفوارق بين الجنسين، وذلك لضمان الوصول الآمن للمرأة إلى العمل. وقبل بناء خط الترام في عام 2012، كانت النساء في الدار البيضاء يشعرن بأنّ نقص وسائل النقل في المدينة قد قلَّل من قدرتهن على زيادة دخلهن (60 في المائة)، وبأنّ سوء النقل منعهن من الوصول إلى أماكن العمل (52 في المائة)، وبأنّ عدم

كفاية وسائل النقل أثَّر سلباً على حياتهن المهنية (47 في المائة)[36]. وبحلول عام 2020، كانت النساء يستخدمن الترام أكثر من الرجال. وقد أعربن عن سعادتهن بوجود موظفي النقل في محطات الترام خلال النهار وفي المساء. وقالت 60 في المائة من النساء إنهن يفضّلن ركوب الترام للوصول إلى المنزل، لأنّ الإضاءة فيه أفضل، مما يقلِّل من خطر التعرُّض للاعتداء[37].

الإطار 1- التصدّي للتحرُّش الجنسي في عالم العمل في لبنان

دعم الإسكوا للبنان هو مثالٌ على الممارسات الجيدة التي تتيح تفعيل قانون التحرُّش الجنسي لفائدة جميع الموظفين، ولا سيّما النساء، في مكان العمل. وكان الهدف العام لهذا الدعم تنفيذ القانون الجديد من خلال وضع السياسات والآليات ذات الصلة لدعم أصحاب العمل والموظفين، وحماية العاملات من التحرُّش الجنسي بتوفير مكان عمل أكثر أماناً من أجل تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، أقرَّت الحكومة اللبنانية قانوناً لتجريم التحرُّش الجنسي وإعادة تأهيل ضحاياه، وذلك إدراكاً منها بأنّ التصدّي للتحرُّش الجنسي هو جزءٌ لا يتجزأ من التمكين الاقتصادي للمرأة. ويحظّر هذا القانون التحرُّش الجنسي ويعاقب عليه، وقد أُقِرَّ لمعالجة التحرُّش الجنسي في المجال العام عموماً إلا أنّه تناول أيضاً التحرُّش الجنسي في مكان العمل.

وقد دَعَمَت الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وزارة العمل والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في تفعيل قانون التحرُّش الجنسي الجديد من أجل توفير أماكن عمل أكثر أماناً في لبنان. وشمل ذلك ما يلي:

- بموجب القانون رقم 205 لعام 2020 بشأن التحرُّش الجنسي، وَضَعَت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية مسودة إجراءات تشغيل موحَّدة بشأن التحرُّش الجنسي في مكان العمل، ويتم التشاور مع وزارة العمل بشأن تبنّيها رسمياً.
- تطوير دورة للتعلُّم الذاتي عبر الإنترنت للموظفين والمشرفين في جميع القطاعات من أجل ضمان فهم القانون وتنفيذه بشكل صحيح باتّخاذ تدابير تساعد على التصدّي للتحرُّش الجنسي.
- سيتمّ تصميم وتنفيذ حملة مُناصَرَة وتوعية تحثّ أصحاب العمل على اعتماد إجراءات التشغيل الموحَّدة والدورة التدريبية المذكورة.

ويشمل المستفيدون جميع أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص في لبنان. وقد اعتُمِد نهجٌ شامل لتمكين أصحاب العمل والموظفين في لبنان من الاستفادة من القانون، وتوفير أماكن عمل أكثر أماناً، والتصدّي للأعراف الاجتماعية، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. ويمكن الاستفادة من تجربة الإسكوا لمكافحة التحرُّش الجنسي في مكان العمل والنهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة.

المصدر: تجميع الإسكوا.

32- وفي إطار حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني لعام 2021 في تونس الكبرى، أطلقت "ترانستو" (وهي السلطة التي تدير النقل العام في تونس الكبرى) حملة توعية بعنوان "النقل الآمن حقّ!"

---

(36) World Bank, Making transport work for women and men: challenges and opportunities in the Middle East and North Africa (MENA) region: lessons from case studies, 2012.

(37) Thomas Delahais and others, Ex-post evaluation of the impacts of the tramway systems of Casablanca and Rabat-Salé – 2020, 2021.

بهدف لفت الانتباه إلى التحرُّش الذي تتعرَّض له المرأة وضمان حقّها في استخدام وسائل نقل آمنة ويمكن الوصول إليها[38].

33- وقد اختارت بعض البلدان العربية (الإمارات العربية المتحدة وعُمان ومصر) إنشاء مساحات نقل للنساء فقط، مثل عربات المترو أو قطار الأنفاق المخصَّصة للنساء فقط، والحافلات المخصَّصة للنساء فقط، والمقاعد المخصَّصة للنساء والأطفال، وسيارات أجرة (ورديّة اللون) للنساء فقط تقودها نساء. وفي أبو ظبي، تُخصَّص للنساء أماكن "ورديّة اللون" لوقوف السيارات[39]. وهذه الجهود، وإن كانت مفيدةً أساساً، لا تعالج للأسف المشاكل الجذرية للعنف والتحرُّش والتمييز التي تسبِّب عدم الأمان للمرأة، وقد تزيد من تهميش النساء والسكان الآخرين. ولذلك، لا بدّ من نَهجٍ كلّي (يشمل إصلاح القوانين وتقديم الخدمات وزيادة الوعي) ومتقاطع (يتوجَّه إلى جميع العاملات بغض النظر عن العمر أو الجنسية أو الوضع القانوني أو الجنس) لمعالجة جميع أشكال التحرُّش.

34- وفي أماكن أخرى من المنطقة، تَبرُز حلولٌ للتصدّي للتحرُّش والعنف عبر الإنترنت من خلال تقديم الخدمات. فالأبحاث الحديثة تُبيّن أن غالبية البلدان العربية قد أنشأت خطوط اتصال لمساعدة الناجيات من هذا العنف، في حين أنشأت بلدان أخرى آليات عبر الإنترنت (مثل البوابات و/أو النماذج و/أو رسائل البريد الإلكتروني) للإبلاغ عن العنف. وتكمِّل هذه الجهود عمل منظمات المجتمع المدني في مجال التوعية، وإدارة الحالات، والدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير المعونة القضائية للناجيات[40].

35- وفي حين يضع عددٌ أكبر من الدول العربية قوانينَ وسياسات ضدّ التحرُّش الجنسي، لا سيّما في عالم العمل وخارجه، من المهم التفكير في كيفية تفعيل هذه القوانين والسياسات على نحو كامل. ولا بدّ من توعية أصحاب العمل بمسؤولياتهم لضمان مكان عمل آمن ومُنصِف ومُنتِج للجميع، مع الاستفادة من الأدوات اللازمة لدعم الناجيات ومحاسبة الجناة.

الإطار 2- ضمان بيئة تعليمية آمنة للنساء والفتيات في مصر

ضمان الوصول إلى بيئة تعليمية آمنة هو وسيلة تتيح المجال لتمكين المرأة اقتصادياً. وفي عام 2017، قرّر المجلس الأعلى للجامعات إلزام جميع الجامعات في مصر بإنشاء وحدات لمكافحة التحرُّش والعنف ضد المرأة، مستوحاة من وحدة مناهضة التحرُّش الجنسي التي أُنشِئَت في جامعة القاهرة في حزيران/يونيو 2014. وعمل المجلس القومي للمرأة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل إنشاء وحدات مناهِضة للعنف ضد المرأة في حرم الجامعات الحكومية والخاصة؛ وقد بلغ عددها، حتى عام 2022، 32 وحدة. وتقدِّم هذه الوحدات جلسات تثقيفية، وتتيح الإبلاغ عن حوادث العنف ضد المرأة في الحرم الجامعي وتوثيقها، بما في ذلك حالات التحرُّش الجنسي. وتنظر وزارة التعليم العالي أيضاً في وضع مدوّنة لقواعد السلوك بهدف حماية المرأة من التحرُّش الجنسي في الجامعات.

المصادر: طارق عبد الجليل، من أجل جامعات «أكثر أمناً» للنساء.. جهود لتفعيل «كود أخلاقي» ضد التحرُّش، 2021؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس القومي للمرأة يتابعان عمل وحدات مناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات الحكومية، 2021؛ Amal Hamada, Networking on anti-sexual harassment efforts across Egyptian universities, 2021.

(38) Agence Française de Développement, Tunisie : lancement de la campagne de sensibilisation « Le transport sûr est un droit ! », 2021.

(39) الإمارات العربية المتحدة، المرأة الإماراتية، 2023.

(40) UN-Women, Violence against women in the online space: insights from multi-country research in the Arab States, 2022.

خامساً- الخلاصة والتوصيات المتعلقة بالسياسات

36- من شأن اعتماد نَهجٍ كلّي (يشمل إصلاح القوانين، وتقديم الخدمات، وزيادة الوعي) ومتقاطع (يتوجُّه إلى جميع العاملين بغض النظر عن العمر أو الجنسية أو الوضع القانوني أو الجنس) لمعالجة جميع أشكال التحرُّش أن يؤدي إلى توفير بيئة عمل مؤاتية للمرأة وزيادة تمكينها الاقتصادي. ولا يتطلَّب هذا النَّهج إصلاح القوانين على نحو يراعي الفوارق بين الجنسين فحسب، بل يتطلَّب أيضاً اعتماد سياسات وتدابير للمساءلة، وبذل جهود أوسع نطاقاً لزيادة الوعي بما يشمل مجموعة من القطاعات، مثل قطاع النقل. وسيسهم ذلك في اتّباع نَهجٍ شامل لتمكين المرأة اقتصادياً وتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، ولا سيّما الهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين.

37- ولا بدّ من اعتماد سياسات عملية وتنفيذها لضمان وصول النساء والفتيات إلى المجال العام وتنقُّلهن فيه، حتى يستطعن المشاركة في الحياة المدنية إلى أقصى حدّ، ولا سيّما في ما يتعلق بالعمل والتعليم.

38- وبناءً على ذلك، تُقدَّم التوصيات التالية إلى الدول الأعضاء:

على مستوى السياسات:

- التصديق على الاتفاقية بشأن القضاء على العنف والتحرُّش في عالم العمل، 2019 (رقم 190) والتوصية رقم 206.
- وضع أو تعديل القوانين المتعلقة بمنع التحرُّش الجنسي في المجال العام والتصدّي له ومعالجته، بما في ذلك في عالم العمل، ومواءمة هذه القوانين مع الاتفاقية بشأن القضاء على العنف والتحرُّش في عالم العمل، 2019 (رقم 190).
- تمكين الآليات الوطنية المعنيّة بالمرأة من العمل بالشراكة مع وزارات العمل والتعليم والنقل، والمعاهد الوطنية لحقوق الإنسان، وأي مؤسسات حكومية أخرى ذات الصلة، لوضع أُطُر وتصميم تدخُّلات تهدف إلى التصدّي للتحرُّش الجنسي في المجال العام.
- معالجة شواغل السلامة المتعلقة باحتياجات المرأة والرجل بجدية أكبر في عمليات تخطيط السياسات وتصميمها وتنفيذها لضمان تجربة نقل أكثر أماناً لجميع الركاب.
- جمع بيانات وطنية عن انتشار التحرُّش الجنسي في المجال العام، بما في ذلك في عالم العمل، وعن المواقف ذات الصلة. والتأكُّد من أنّ البيانات تشمل أصوات وتجارب النساء والفتيات من خلفيات متنوّعة.
- صياغة خطة عمل وطنية بشأن النقل لتطوير قطاع أكثر استدامة وتكاملاً وشمولية، يأخذ في الاعتبار الفوارق بين الجنسين، وحاجات الأشخاص ذوي الإعاقة، ويتيح للسكان المهمَّشين الآخرين المساواة في الوصول. وينبغي أن يشمل ذلك إجراء مشاورات مباشرة مع السكان المتضرِّرين.
- تشجيع القطاعين الخاص والعام على وضع سياسات داخلية، مثل إجراءات التشغيل الموحَّدة والتدريب الداخلي، بشأن التحرُّش الجنسي في مكان العمل لضمان استجابة واضحة وشاملة.

على مستوى تقديم الخدمات:

- العمل بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز الخدمات المُقدَّمة للناجيات من التحرُّش الجنسي، وتطوير آليات للإبلاغ والدعم.
- تنظيم أنشطة التوعية والتدريب لمنع التحرُّش الجنسي وتشجيع الأفراد الذين يتعرَّضون للتحرُّش الجنسي على طلب المساعدة.
- إنشاء أو تصميم وحدات متخصِّصة داخل الحكومة تُكرَّس لحالات التحرُّش الجنسي في المجال العام وتعمل مع مختلف القطاعات ذات الصلة مثل قطاع النقل.
- ضمان أن يكون القطاعان العام والخاص في عالم العمل قادرَين على إحالة الناجيات إلى الخدمات المناسبة، إذا لزم الأمر.

على مستوى الشمولية:

- التشاور بانتظام مع النساء والفتيات والسكان المهمَّشين الآخرين لزيادة توفُّر وسائل النقل العام وموثوقيتها وجودتها.
- إجراء مسح نقدي للأماكن العامة لتقييم مستوى شموليتها وسلامتها بهدف وضع السياسات ذات الصلة واتّخاذ إجراءات ملموسة.
- العمل على ضمان توظيف النساء في قطاع النقل، ولا سيّما كموظفات أمن.
- زيادة وصول النساء واستخدامهن لوسائل النقل العام الآمنة (مثل الحافلات والقطارات وسيارات الأجرة والترام) والمناطق المحيطة بها، والأماكن العامة مثل الشوارع والحدائق، والأماكن الترفيهية، وأماكن العمل والتعليم، ومعاقبة الجناة أيضاً.

على مستوى التوعية:

- العمل على تثقيف الشباب بشأن قضايا المساواة بين الجنسين واحترام السلامة الجسدية وتدخُّل المتفرِّجين، وذلك من خلال المناهج المدرسية.
- دعم التوعية بشأن التحرُّش الجنسي، بما في ذلك في عالم العمل، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، مثل الجامعات. ويشمل ذلك العمل على تغيير المواقف الاجتماعية التمييزية وتعزيز المفاهيم الإيجابية للذكورة.